وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الفرات الاوسط التقنية
المعهد التقني/ كربلاء
قسم تقنيات المحاسبة

محاضرات في التدقيق(الأسبوع الأول والثاني)

إعداد

المدرس المساعد :

حيدر جميل الجبوري

ماجستير محاسبة

الأسبوع الاول والثاني .نشأة التدقيق وتطوره ،تعريفه واهدافه الفرق بين المحاسبة والتدقيق

تمهيد:

إن ظهور عملية التدقيق يعد أمرا لابد منه في ظل الحاجة إلى رأي فني محايد من شخص مستقل، وان عملية التدقيق تعد عملية منتظمة أخذت بالتطور من خلال مراحل تاريخية متعاقبة، هذا التطور ساعد على وضع مفهوم جديد للتدقيق يستند على أسس علمية بنيت على ممارسات ومبادئ وفروض في ظل معايير متعارف عليها مهنياً.

التطور التاريخي للتدقيق

تشير الدراسات التاريخية إلى أن معالم التدقيق برزت منذ نشأة الحضارة الإنسانية وتطورها، إذ تبين الألواح الطينية التي وجدت في بلاد الرافدين وجود قوانين مكتوبة باللغة الأكدية، تشير إلى ما يشبه المصادقات المستعملة في التدقيق المعاصر، حيث كان المدقق يستمع إلى تقارير الموظفين المتعلقة بالغلال المخزنة وكيفية إنفاقها .فكلمة التدقيق (Audit) مشتقة من الكلمة اللاتينية" Audire " ، والتي تعني استمع أو أصغي .

ففي عهد العصور القديمة في مصر وبابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الإيرادات والمصروفات بإرسال موظفين مختصين في مهمات إلى مختلف مقاطعات الإمبراطورية لمراقبة أنشطة التجار والحرفيين، وإيرادات ومصاريف المقاطعات، وذلك بتقديم تقرير شفوي للإمبراطور يكون في الساحة العامة، يهدف عادة إلى فرض عقوبات ضد المخالفين .وبظهور نظرية القيد المزدوج عام 1494 على يد الايطالي لوكا باسيلو، حدث تطور هام وجوهري لمهنة المحاسبة والتدقيق .اذ أخذت المحاسبة مكانتها بهذا الاكتشاف باعتبارها أول شكل من أشكال نظم وتطور المعلومات في الشركة، ومع ظهور الثورة الصناعية في الصناعة والتجارة، وما نتج عنها من تطور للمؤسسات وزيادة أنشطتها، ازدادت الحاجة إلى التدقيق خاصة بعد ظهور شركات الأموال وانفصال الملكية عن المالك. إن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت رهينة أهدافها من جهة، ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها الشركة الاقتصادية بشكل خاص .**ويمكن تقسيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمس مراحل كما يلي:**

المرحلة الأولى :من العصر القديم حتى 1500 ميلادية

عرفت هذه المرحلة ظهور التدقيق حيث كان يقتصر استعماله على الملوك والحكام، وكان الهدف منه هو الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر .كما تميزت هذه الفترة بممارسة التدقيق عن طريق الاستماع، أي استماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه، واستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ما كان يسمعه، فهذه العملية كان يستعملها ملاك الأراضي حتى يراقبوا أعمال فلاحيهم.

المرحلة الثانية 1500- 1850 :

تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية، ولعل ما يمكن استخلاصه من هذه الأخيرة هو انفصال ملكية الشركة عن إدارتها، زيادة الحاجة للمدققين، منع أعمال السرقة .والاختلاس، معاقبة المختلسين وكذا الحفاظ على الثروة.

المرحلة الثالثة 1850 -1920 :

لعبت الثورة الصناعية دورا حساسا فهي بمثابة المنعرج الحاسم للتدقيق، اذ أن انتشار المصانع الضخمة والشركات الكبرى أدى إلى ظهور الحاجة إلى التمويل ورؤوس الأموال، وهذا ما نتج عنه ظهور طبقة وسطى تمول المشاريع والمؤسسات الصناعية والتجارية، وكنتيجة لحالة الفوضى التي عرفتها الأسواق خلال هذه الفترة، ارتفاع نسبة الفشل المالي، وعدم محدودية المسؤولية، تزايدت الحاجة للحماية المالية، فكان التدقيق الوسيلة المناسبة .وقد نص على ذلك صراحة قانون الشركات الانجليزي سنة 1862 ، الأمر الذي أدى إلى تطوير مهنة التدقيق من خلال تدريب وتأهيل أشخاص للقيام بهذه المهنة، غير أن الهدف من التدقيق لم يتغير وظل متمثلا في اكتشاف الغش والأخطاء، كما أن هذه الفترة لم تشهد اعترافا بأهمية الرقابة الداخلية .

المرحلة الرابعة 1920-1960 :

إن النمو الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي كان له تأثير مباشر في تطور التدقيق، فبعد الأزمة المالية لسنة 1929 ارتفعت نسبة الاستثمار في المؤسسات الخاصة وظهرت أسواق مالية، بالإضافة إلى منح قروض بدون ضمانات، هذا ما شجع على الاستثمار فكان هناك زيادة مستمرة للمستثمرين .غير أنه في المقابل فإن هذه الفئة بحاجة إلى ضمانات ووسائل إقناع بأن البيانات والقوائم المالية المقدمة تمثل صورة صادقة عن وضعية الشركة، فكان التدقيق الوظيفة الأنسب من خلال التأشير والمصادقة على أن مختلف البيانات أعدت وفق قواعد سليمة وتعكس الوضعية المالية الصحيحة للمؤسسة، ففي هذه الفترة أعطيت أهمية للرقابة الداخلية بعد إدراك مزاياها، كما أصبح الهدف الأساسي للتدقيق هو

إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية ومدى سلامتها في تمثيل المركز المالي للمؤسسة ونتائجها المسجلة.

المرحلة الخامسة 1960 إلى يومنا هذا :

عرفت تنامي حجم المؤسسات متعددة الجنسيات وتعاظم دورها على مستوى الاقتصاد العالمي، وذلك بإنشاء فروع لها خارج بلدانها الأصلية وفي عدة دول، وكنتيجة لهذه التحولات فإن أهداف التدقيق توسعت لتشمل التأكد من تطبيق واحترام الإجراءات والقوانين المعمول بها، والسياسات المحددة من طرف الإدارة العليا للمؤسسة لفروعها ووحداتها .غير أن هذا الشكل كان يرتكز في بداية الأمر على النواحي المالية للعمليات والأنشطة التي تقوم بها الشركة، ثم توسع بعد ذلك إلى تدقيق الجوانب الأخرى) كالتدقيق الاجتماعي، التدقيق البيئي،...الخ .(إن الهدف من التدقيق خلال هذه الفترة هو الحد من الغش وضمان سلامة التسجيلات المحاسبية، وبالتالي الوصول إلى قوائم مالية ختامية تعبر بصدق عن حقيقة نتيجة نشاط الشركة، ومركزها المالي، والالتزام بالسياسات والإجراءات والقواعد الموضوعية من طرف الإدارة العليا للمؤسسة، وظهور ما يسمى بمصطلح" حوكمة الشركات "اذ اعتبر التدقيق من بين آليات تطبيقها.

مفهوم التدقيق

عرف التدقيق كثير من الباحثين والمؤلفين في المجال المحاسبي فضلاً عن العديد من الهيئات والمجالس المهنية، فمنها ما أظهرت التدقيق ليتناسب مع موقفاً معيناً أو اجراءً معيناً بغية تحديد الأهداف الخاصة والمسؤوليات المتعلقة بالتدقيق في هذا الموقف أو ذلك الأجراء، منها ما ذهب بإظهار التدقيق بشكله العام. فيمكن التطرق لأهم التعريفات العامة للتدقيق وكذلك التدقيق الخارجي وفق الآتي:

يعرف **التدقيق** على أنه" عملية تجميع وتقويم أدلة الإثبات، تحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات والمعايير المحددة مسبقا، ويجب أن يتم التدقيق بواسطة شخص فني مستقل محايد" .

كما عرفه خالد أمين بأنه" فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحاسبات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصورها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة في تلك الفترة ".

ويعرف بأنه" فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا دقيقا، حتى يطمئن المدقق من أن التقرير المالي سواء كان تقرير نتيجة المشروع خلال فترة زمنية، أو تقرير عن المركز

المالي في نهاية فترة زمنية، أو أي تقرير آخر يظهر صورة واضحة وحقيقية ودقيقة للغرض الذي أعد من أجله هذا التقرير".

كما تم تعريفه على أنه" النشاط الذي يطبق باستقلالية وفقا لمعايير الإجراءات المترابطة والفحص بقصد التقييم، ومدى ملاءمة ودرجة الثقة وسير جميع أجزاء النشاط داخل .المؤسسة، وهذا وفق المعايير المحددة لها "

وعرفته جمعية المحاسبة الأمريكية للتدقيق بأنه" :عملية منهجية ومنظمة لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي، والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق."

من خلال هذه التعاريف نستخلص ما يلي:

التدقيق هو عملية منهجية تتضمن سلسلة من الخطوات المنظمة والمؤطرة، يعتمد التدقيق في المقام الأول على جمع وتقييم الأدلة، وإلتزام المدقق بالموضوعية، اذ يقوم هذا الأخير بفحص دقيق للتصريحات والقرائن المقدمة من طرف المؤسسة حول الأنشطة الاقتصادية، وتقييم مدى مطابقة الوقائع للقواعد والقوانين المعمول بها، ومن ثم تقديم النتائج في تقرير خطي دون التحيز لطرف معين، والذي يكون متاح لكافة المستخدمين.

أهمية التدقيق:

ليس من المتوقع أن يعرض المحاسب قوائم مالية دقيقة جدا، فهناك من الأحكام الشخصية والتقديرات التي يمكن أن تؤثر على عناصر معينة من القوائم المالية، ومن ثم تجعلها تختلف باختلاف هذه الأحكام والتقديرات الشخصية، لذا فإن المنفعة من تحقيق دقة عالية غالبا ما تكون قليلة .وبهذا فقد تبنى المحاسبون مبدأ الأهمية النسبية، والذي يشير إلى أن المحاسب عند اتخاذه قرار يتعلق بعملية المحاسبة يجب أن يعطي عناية أكبر لتلك الأمور التي تؤثر بشكل جوهري على بيانات القوائم المالية، وزيادة على ذلك فإنه على المدقق أن يتحقق فيما إذا كانت النتائج المعبر عنها في التقرير داخل حدود المدى المقبول، وهنا نجد أن المحاسبة قد فشلت لحد الآن في تحديد معيار دقيق للأهمية النسبية في حالة اتخاذ قرار معين. بناء على ذلك فإن القاعدة هي أن العنصر يكون هاما من وجهة نظر المحاسب إذا تسبب الخطأ فيه في تضليل مستخدم المعلومات الواردة في القوائم المالية .ويمكن أن يحكم المدقق

أحيانا على الأهمية النسبية من خلال حساب نسبة رصيد العنصر الإجمالي للأصول أو صافي الدخل مثلا.

اذ يجب استخدام مثل هذه الإرشادات الضرورية لتقييم العلاقات النسبية في ضوء مدى تأثير هذا العنصر على العناصر الأخرى المرتبطة به، و نذكر على سبيل المثال إذا وجدنا أن الخطأ في عنصر من عناصر المخزون الذي يعد غير هام في علاقته بإجمالي المخزون، قد يكون هاما فيما لو أن صافي الدخل تحدد بشكل خاطئ بسبب خطأ في المخزون، وعليه فإن استخدام معايير التدقيق المتعارف عليها تسمح لمستخدمي القوائم المالية بالحصول على الحقائق المالية، إما من القوائم المالية أو الملاحظات الملحقة بها، وإلا فإن مخالفة هذا سوف ينعكس في تقرير التدقيق. ويعتبر التدقيق وسيلة وليس غاية، حيث تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها، ومن أمثلة هذه الأطراف) الفئات :(المدراء، المستثمرون الماليون، البنوك، رجال الأعمال والهيئات الحكومية....إلخ .اذ أن إدارة المؤسسة تعتمد كليا على السياسات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، وتحرص على أن تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة، كذلك نجد أن إدارة المؤسسة تعتمد اعتماد كليا على السياسات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء، كما أن فئة المستثمرين تعتمد أيضا على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمؤسسات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها.

أهداف التدقيق:

إن التدقيق رافق نشأة الحضارات وتطور بتطورها، اذ كان نتيجة لعدة عوامل ذكرت في بداية الفصل، ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى:

أهداف تقليدية :يمكن تلخيصها فيما في:

1. التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها .
2. إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين على شفافية القوائم المالية .
3. اكتشاف أعمال الغش والتزوير بالسجلات المحاسبية .
4. التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة.

5. مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة .

6. .مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني .

أهداف حديثة:

بالإضافة إلى الأهداف التقليدية هناك أهداف حديثة، حيث انتقل التدقيق من مجرد قيام مدقق الحسابات بالتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات، واكتشاف ما قد يوجد بها من أخطاء أو غش أو تزوير، إلى فحص مدى فاعلية وقوة نظام الرقابة الداخلية، والخروج برأي فني محايد يبين نتائج الشركة من ربح أو خسارة، ومركزها المالي في نهاية الفترة المالية .وتعتبر هذه الأهداف وليدة التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده عالمنا المعاصر، ومن بينها مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، تقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية في الشركة، تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه الشركة، ويأتي هذا الهدف نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المؤسسات بصورة عامة، بحيث لم يعد تحقيق أكبر ربح الهدف الأهم، بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها:

العمل عل رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه الشركة. لقد حاولت العديد من الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية في دول العالم وضع القواعد والمعايير التي تحكم تأهيل مزاول المهنة علميا وعمليا، بما يضمن مستوى معين من الأداء يقبله مستخدمو القوائم المالية ويمنح لهم الثقة فيما يصدره المدققون من أحكام، والتغلب بذلك على الأشكال القائمة حول الصعوبات التي تعترض المدقق، اذ تتمحور حول عدم الدراية بأمور غير محاسبية مثل الإدارة، القانون، التسويق، بحوث العمليات، التمويل، عند قيامه

بقياس الكفاءة والفاعلية، وتقييم الأداء .ويمكن توضيح التطور الحاصل في أهداف التدقيق من خلال الجدول الاتي:

الهدف من عملية التدقيق	المدة
اكتشاف التلاعب والاختلاس	قبل 1500 ميلادي-
اكتشاف التلاعب والاختلاس	1500- 1850
اكتشاف التلاعب والاختلاس -اكتشاف الأخطاء الكتابية	1850- 1920

اكتشاف التلاعب والاختلاس - تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي	1920- 1960
تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي	من 1960 إلى يومنا هذا

لعل الهدف الأساس والمتعارف عليه فيما يتعلق بالتدقيق الخارجي هو إبداء رأي فني محايد في مدى عدالة القوائم المالية في ظل المعايير الدولية والمحلية وكذلك معايير التدقيق المتعارف عليها، ومن هذا يمكن أن نضع اهم أهداف التدقيق:

1- **الوجود والتحقق :**يتمثل هدف التدقيق الخارجي هنا من خلال التحقق من الوجود أو الحدوث، أي التأكد من أن الأصول المختلفة مثل المخزون والنقدية.. الخ موجودة بالفعل في تاريخ الميزانية محل التدقيق لإبداء الرأي فيها.

2- **الشمولية أو الاكتمال**: يتمثل هدف التدقيق الخارجي هنا في التحقق من الاكتمال أي أن كل ما حدث خلال السنة المالية موضوع الفحص تم تسجيله وإظهاره في القوائم المالية.

3- **التقييم أو التخصيص**: إن مزاعم الإدارة فيما يتعلق بالأصول والخصوم وحقوق الملكية والمصروفات والإيرادات والظاهرة في القوائم المالية بالقيم الملاءمة، لعل هذه القيم تكون طبقا للمعايير المحاسبية المحلية والدولية فمثلا قد تزعم الإدارة على أن المخزون تم تقييمه على أساس طريقة ما يرد أولاً يصرف أولاً، او تم تخصيص كلفة المباني والآلات على شكل مصروفات اندثار بالقيم الملائمة على فترات مالية مستقبلية.

4- **الملكية والمديونية**: لعل هدف التدقيق الخارجي هنا يتمثل في التحقق من الملكية والمديونية ، إذ أن الأصول الظاهرة بالميزانية تملكها الشركة ، وليس للأخرين أية حقوق للغير.

5- **العرض والإفصاح**: يكون الهدف من التدقيق الخارجي هو فحص القوائم المالية للشركة من أجل إعطاء المدقق الخارجي الرأي الموضوعي في التقارير للأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات الشركة ، أضف إلى ذلك التحقق من مدى سلامة وتبويب وتصنيف الحسابات المختلفة والإفصاح عن كل المعلومات المهمة عن الأصول.

6- **إبداء رأي فني**: يسعى المدقق عن طريق عملية التدقيق إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية.

ويمكن تلخيص أهداف التدقيق الحديثة بالآتي:

1- العمل على مراقبة الخطط والسياسات أضف إلى ذلك متابعة تنفيذها والبحث عن أسباب انحرافها .

2- القيام بتقييم الأداء ونتائج الأعمال التي تم إنجازها من المؤسسات .

3- إعطاء الوثائق المالية والتقارير الصادرة من الإدارة مصداقية أكثر عن طريق مصادقة المدقق الخارجي عليها لكي تحقق أكثر فائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات المناسبة .

4- لعل من الأهداف الحديثة المهمة فيما يتعلق بالقطاع الخاص هو تحديد الوعاء الضريبي ومن ثم مبلغ الضريبة الواجب على الشركة دفعه.

5- لعل اهم هدف في القطاع العام يتمثل في المشاركة في خطط الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تقارير الأداء العام للوحدات الحكومية.

6- العمل على تقييم نظم الضبط الداخلي من اجل التأكد من إن هذه النظم سليمة وملاءمة واقتراح التحسينات اللازمة .

7- القيام بتقييم الخطط والإجراءات بهدف اكتشاف الخلل مع اقتراح الحلول اللازمة مع العلم ان ذلك يتعلق بكل أوجه نشاط الشركة وليس فقط النشاط المالي والمحاسبي .

8- العمل على الحفاظ على ممتلكات الوحدة عن طريق منع الإسراف الذي يتجسد في تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة لها.

علاقة التدقيق بالمحاسبة: Audit Relationship With Accounting

هنالك ارتباط وثيق بين التدقيق والمحاسبة إذ إن المحاسبة هي مجموعة قواعد ومعايير يمكن الاسترشاد بها في التسجيل والترحيل والترصيد والتلخيص للمعاملات المالية ومن ثم عرض النتائج لهذه المعاملات وتحديد المركز المالي لها في نهاية المدة المالية .أما التدقيق يتمثل بمجموعة معايير يمكن من خلالها القيام بفحص انتقادي منظم للسجلات المالية للشركة بهدف إبداء رأي فني محايد في مدى صحة القوائم المالية ونتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة وكذلك المركز المالي.

مما ذكر أعلاه يمكن أن نستنتج إن مجال كل من المحاسبة والتدقيق هو القوائم المالية أما الاختلاف فيمكن إيجازه بالآتي :-

1- من حيث الهدف: تهدف المحاسبة إلى تسجيل العمليات بالدفاتر والسجلات وإعداد قوائم مالية بينما هدف التدقيق التأكد من صحة تسجيل هذه العمليات وصحة إعداد القوائم المالية وفق المعايير المتعارف عليها .

2- التبعية: إن المحاسب هو موظف في الشركة ينفذ سياستها وقراراتها بينما المدقق الخارجي شخص مستقل عن إدارة المنظمة يؤدي عمله باستقلالية وحياد تام.

3- من حيث توقيت العمل: عمل المحاسب يبدأ من بداية السنة حتى نهايتها أي أن عمل المحاسب يتصف بالاستمرارية اما المدقق يبدأ عندما ينتهي عمل المحاسب.

التمييز بين التدقيق والمحاسبة: Distinction Between Auditing and Accounting

كثير من مستخدمي البيانات المالية وكذلك عامة الناس يخلطون بين التدقيق والمحاسبة ؛ لأن التدقيق عادة ما يتعلق بالمعلومات المحاسبية ، وان العديد من المدققين لديهم خبرة كبيرة في الأمور المحاسبية. لعل الغموض يزداد من خلال إعطاء عنوان "محاسب قانوني معتمد" للعديد من الأفراد الذين يقومون بتدقيق الحسابات.

وبما ان المحاسبة هي تسجيل وتصنيف وتلخيص للأحداث الاقتصادية بطريقة منطقية بهدف توفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرار. لكي يؤدي المحاسبون اعمالهم بشكل سليم يجب أن يكون لديهم الفهم الشامل للمعايير والقواعد التي توفر الأساس لإعداد المعلومات المحاسبية وتطوير النظام للتأكد من تسجيل الأحداث الاقتصادية للشركة بشكل صحيح وفي الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة.

وعليه عند تدقيق البيانات المحاسبية، يركز المدققون على تحديد ما إذا كانت المعلومات المسجلة تعكس بشكل صحيح الأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال المدة المحاسبية ؛ لأن معايير المحاسبة الدولية توفر معايير للتقييم فيما إذا كانت المعلومات المحاسبية قد تم تسجيلها بشكل صحيح، يجب على المدققين فهم تلك المعايير المحاسبية، فضلاً عن أن امتلاكهم لخبرة متراكمة في تفسير أدلة التدقيق، هذه الخبرة تميز المدققين عن المحاسبين.